الجمهورية التونسية
وزارة التّربية

تونس، في 15 فيفري 2020

توضيح

حرصا من وزارة التّربية على إنارة الرّأي العام بالنسبة إلى ملفّ خريجي الإجازة التّطبيقية في التّربية والتّعليم يتّجه التّوضيح أنه في تاريخ تولّي الفريق الجديد مهمة التسيير في وزارة التّربية كان الوضع على النحو التالي:

- دفعة أولى من حاملي البكالوريا تم توجيهها لهذه الشعبة في بداية السنة الجامعية 2016-2017 وارتقت إلى السنة الثانية للإجازة.
- دفعة ثانية من حاملي باكالوريا 2017 تمّ توجيهها لهذه الشعبة وتستعد للانطلاق في الدراسة في مستوى السنة الأولى.

تمّت دراسة الملفّ من مختلف جوانبه وانتهت الوزارة إلى ضرورة المحافظة على هذا المشروع ودعمه تأسيسا على:

- أهمية المشروع في تكوين جيل جديد من المدرسين في التعليم الابتدائي بحرفية ومهنية عالية،
- إجماع كل الأطراف التربوية على هذا التوجّه،
- احترام مبدأ استمرارية الدولة.

على أن مواصلة المشروع كانت تقتضي تدارك النقائص العديدة التي حفّت به منذ انطلاقه في مستويات متعددة ترتبط خاصة بالاستعدادات في المستوى القانوني والبيداغوجي والإداري، ذلك أنه تبين وجود ضعف في التنسيق مع بقية القطاعات المعنية مباشرة بالمشروع وغياب أرضية وإطار قانوني يؤطر المشروع ويسمح بانتداب خرجي الشعبة وعدم توفر إطار إداري ينظم مساهمة كل الأطراف في عملية التكوين (المدرسون، المتفقدون، المؤسسات التربوية ...) وعدم توفر كامل الوحدات التكوينية والبيداغوجية التي تغطي كافة فترات التكوين بفرعيه النظري والتطبيقي.

وترتيبا عليه، شرعت الوزارة في اتخاذ التدابير اللازمة لتدارك هذه النقائص في مستوى الاستعداد والتي كان يفترض أن تنجز قبل الشروع في تنفيذ البرنامج فتمّ في هذا السياق:

- **في المستوى التنسيقي:** عقد جلستين وزاريتين في 4 و5 فيفري 2018 ومجلس وزاري خصص لقطاع التربية بتاريخ 18 فيفري 2018 تم فيه التطرق لمختلف التفاصيل الخاصة بالمشروع بما في ذلك التراتيب المتعلقة بالانتداب وتمت المصادقة على البرنامج.

- **في المستوى القانوني:** تم التدخل في مستويين:

- الأول يتعلق بالإجازة في حد ذاتها لتدارك النقص في مستوى تنظيمها القانوني وذلك بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي وعبر إصدار قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرخ في 13 مارس 2019 والمتعلق بضبط نظام الدراسات والامتحانات المطبق بالشهادة الوطنية للإجازة التطبيقية في التربية والتعليم.
- الثاني يتعلق بآلية الانتداب لتدارك الفراغ في مستوى صيغة الانتداب وذلك بمراجعة الفصل 22 من النظام الأساسي الخاص بسلك مدرسي التعليم الابتدائي بموجب أمر جديد عدد 213 المؤرخ في 5 مارس 2019 الذي نص على صيغة الانتداب عن طريق التسمية المباشرة من بين المترشحين المحرزين على الإجازة التطبيقية في التربية والتعليم.

- **في المستوى الإداري:** تم إبرام اتفاقية بين وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي لتوفير إطار تنظيمي إداري ومالي لمرحلة التكوين التطبيقي وتوزيع الأدوار بين الطرفين.
- **في المستوى البيداغوجي:** تم تنظيم وحدات التكوين الخاصة بالتكوين النظري بموجب قرار بتاريخ 13 مارس 2019 واستكمال الوحدات البيداغوجية الخاصة بالتكوين التطبيقي.

بعد استكمال كل هذه المحطات القانونية و الإدارية و البيداغوجية تولت الوزارة مراسلة رئاسة الحكومة ووزارة المالية في عديد المناسبات قصد إدراج المراكز المالية اللازمة لانتداب خريجي الإجازة التطبيقية في ميزانية الوزارة و عقدت في الغرض سلسلة من جلسات التفاوض مع مصالح وزارة المالية ، و أمام تعذر الاستجابة الفورية لهذا الطلب بالنظر إلى الضغوطات التي تعاني منها المالية العمومية تولت الوزارة توسيع مجال التشاور مع الطرف الاجتماعي قصد التوصل إلى صيغة تراعي الموازنات العامة للدولة و تسمح بضمان حق خريجي الإجازة في الانتداب و انتهت إلى تصور يتم بموجبه التعاقد مع المعنيين بالأمر خلال السنة الدراسية 2019-2020 على أن يتم انتدابهم بداية من مفتتح السنة الدراسية 2020-2021، وبادرت بتفعيل هذه الصيغة من خلال تعيين المعنيين بالأمر في مراكز عملهم بداية من مفتتح السنة الدراسية 2019-2020 مع الشروع في إجراءات التعاقد.